مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 25 عدد: 60 السنة: 2021

# مواجهة السلطوية في الفكر العربي الحديث
# بواكير النهضة أنموذجا

# Confronting authoritarianism in modern Arab thought
# The beginnings of the Renaissance as a model

د.سفيان فوكة[1]
مخبر الدراسات السياسية والدولية– جامعة بومرداس
S.fouka@univ-boumerdes.dz

تاريخ الوصول 2020/10/22 القبول 2021/08/19 النشر على الخط 2021/10/30
Received 22/10/2020 Accepted 19/08/2021 Published online 30/10/2021

**ملخص:**

تنظر الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة للسلطوية على لأنها ظاهرة عامة لا تخص أمة دون أخرى، انها كمرض يصيب أنظمة الحكم تقوم على فعل تمييزي أساسه احتكار السلطة وعدم السماح بالمشاركة فيها وتداولها ما يترتب عنه غياب العدالة والحرية، ويسجل تاريخ الفكر السياسي جملة من الاسهامات الفكرية لوصف المعضلة وتجاوزها منذ القديم وصولا إلى العصر الحديث، لقد تناول المفكرون النهضويون العرب بدورهم عدداً من قضايا النّهوض المعادي للسلطوية باعتبارها سبب البلاء العام، توجبت مواجهتها بالشورى والدستورية وإصلاح التربية والتعليم، وقد تميز طرحهم باستمرار حضور هذه القضايا في ساحة الفكر العربي الراهن ما يؤكد فرضية تقدم الفكر النهضوي على واقع الأمة الراكد، هكذا تظهر أهمية العودة للأفكار الإصلاحية وما انبثق عنها من تجارب دستورية ومحاولات تقييد السلطة في المنطقة عن طريق صياغة نهضة نابعة غير تابعة.

**الكلمات المفتاحية:** السلطوية، النهضة العربية، الاستبداد، المشروطية، العالم العربي.

## Abstract:

Authoritarianism is a negative phenomenon and does not belong to one nation without another, it is based on a discriminatory act based on the monopoly of power and the non-licensing of participation, The history of political thought records a number of contributions that describes how to overcome authoritarianism, the thinkers of the Arab Renaissance have contributed has in turn addressed a number of issues characterized by the Continuous presence, this accumulated thought highlights the entries to confront authoritarianism based on the need to establish constitutionalism, and also the need to pay attention to education to overcome the phenomenon.
**Keywords:**. Authoritarianism, Arab Renaissance, Despotism, The Conditionality, The Arab World.

[1] المؤلّف المرسل: سفيان فوكة البريد الإلكتروني: S.fouka@univ-boumerdes.dz

## 1. مقدمة:

شغلت الظاهرة التسلطية حيزا هاما لدى الفلاسفة والمفكرين على مر الزمن فهي تثير مقولة فقدان الحرية وانعدام المساواة، انها لم توجد في مكان دون آخر بل استفحلت في بقاع المعمورة قاطبة، وعليه فقد ظهر الصراع بين الحاكم والمحكوم منذ أن وجدت السلطة ومعها الحكم؛ وما يزال موضوع التسلط يشغل حيزا من التفكير مردّه ضرورة الخروج من هذا المأزق الذي تعانيه النظم السياسية ذات أنساق الحكم الفاسدة، فالتسلط داء تبتلى به الشعوب في بعض مراحل تاريخها وهو أسوأ أنواع السياسية؛ وأكثرها فتكا بالإنسان في المجتمع المحكوم بالظلم والطغيان، مما يؤدي إلى تراجع في كافة مرافق الحياة ووجوهها وإلى تعطيل الطاقات وهدرها وإلى سيادة العنف وغياب المساواة والعدل بين مختلف فئات المجتمع حكاما ومحكومين.

في العصر الحديث استخدم في وصف النسق الفاسد للحكم مصطلحات عدة تتقاطع كلها مع مفهوم السلطوية، فالاستفراد بالسلطة عرف تاريخيا بأسماء مختلفة ما السلطوية إلا واحدة منها، ورغم تفاوت هذه المصطلحات في وصف الظاهرة باختلاف شدتها وبتباين الزمان والمكان إلا انها تلتقي في نهاية المطاف للتعبير عن الأنظمة الفاسدة التي يحتكر فيها فرد أو جماعة السلطة دون إشراك من لهم الحق فيها.

يأتي تناول هذا الموضوع في وقت تتكرر فيه مفاهيم الديمقراطية والإصلاح والحكم الصالح وحقوق الإنسان في البلاد العربية، مما يوحي في ظاهره أن العالم العربي يسير نحو الحرية والتحول الديمقراطي والخروج من التسلطية، ليدور النقاش حول الإصلاح لكن دون الرجوع الى المرجعيات العربية والإسلامية التي حاولت مبكرا ايجاد تجربة نابعة غير تابعة للتجربة الغربية الأوروبية في سياقها الحضاري، وعليه نطرح الإشكالية التالية :

ما هي الإسهامات التي عرفها الفكر النهضوي العربي في بواكيره الأولى لتجاوز السلطوية التي سادت علاقات الحكم في المنطقة؟ وكيف تظهر أهمية العودة للأفكار الإصلاحية وما انبثق عنها من تجارب دستورية ومحاولات تقييد السلطة؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسلطوية؟ وما المفاهيم ذات الصلة بها؟
- كيف نظّر مفكرو النهضة الأولى في المنطقة العربية لتجاوز التسلطية؟
- هل يمكن استثمار التراث النهضوي العربي لتحقيق تغيير نابع غير تابع؟

هذه الإشكالية وما يتفرع عنها من أسئلة فرعية ادفع لصياغة الفرضيات التالية:

- السلطوية ظاهرة عامة على صعيد التجربة الإنسانية ولا تقتصر على الحالة الشرقية دون سواها، والرصيد الفكري العربي منذ بواكيره الأولى يؤكد مقاومة التسلط.
- إقامة الحكم الدستوري المبني على مبدأ الشورى والاعتماد على التربية التعليم تشكل أهم مداخل إنهاء السلطوية في الفكر العربي النهضوي.

إن العودة لفكر التنوير العربي والأخذ بأفكاره النظرية والتصورات الذهنية لمفكريه النهضويين ضرورة تقتضيها الحاجة لنهوض نابع غير تابع يستجيب لخصوصيات المنطقة وتاريخها وهو ما يكشف عن أهمية الأفكار التي قدمها المفكرون النّهضويون العرب في

القرن التّاسع عشر ومطلع القرن العشرين بما حملته من اجتهادات حول قضايا بناء الدولة الدستورية ذات المؤسسات الشرعية والمشروعة وما يستتبعها من نقاش حول الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة والمواطنة وسيادة القانون وحقوق الإنسان كما، تشكل أحد اشكال دحض أطروحات المركزية الغربية وافتراضاتها حول دونية الشعوب الشرقية عموما والعربية خصوصا.

## 2. قراءة في فلسفة ومفهوم السلطوية:

إن استخدام مصطلح التسلط "**Authoritarianism**" بمعناه العام مفاده غالبا الإشارة إلى جميع الأنظمة التي تلغي الحرية أو تقيدها بشكل مجحف، بيد أن التعمق أكثر يقتضي المثابرة في إبراز الفوارق الموجودة بين التسلطيات أكانت طغيانا أم استبدادا أو غيرها؛ وهو أمر هام فرغم أن تباين هذه الأشكال الفاسدة من الحكم الا انها تجد أصلها في فكرة وفلسفة السلطوية، ففي العصر الحديث استخدم في وصف النسق الفاسد للحكم مصطلحات عدة تتقاطع كلها مع مفهوم التسلط، فالاستفراد بالسلطة عرف تاريخيا بأسماء مختلفة وما السلطوية إلا واحدة منها، فمن المصطلحات المشابهة نجد الحكم الفردي والأوتوقراطي والدكتاتوري والحكم الاستبدادي والحكم الشمولي[1]، مما يدفع إلى استخدام هذه المصطلحات للتعبير عن أنساق الحكم الفاسدة التي يحتكر فيها فرد أو جماعة السلطة دون إشراك من لهم الحق فيها، ويجدر بنا أن نناقش مفهوم السلطوية بوصفها ظاهرة تخص المجتمع السياسي.

إن النظام السلطوي هو كل نظام مهما كان شكله يعتمد في تسيير شؤون الدولة والمجتمع على إخضاع الأغلبية لإرادة الشخص والمصالح الخاصّة عبر آليات المراقبة والتأطير والقمع؛ وفي المقابل يكمن نقيض هذا النوع من النظم في النظام الديمقراطي كونه كل نظام يعتمد في تسيير شؤون الدولة والمجتمع على جعل إرادة الشخص والجماعات في خدمة مصالح الأغلبية عبر القانون والتداول السلمي على السلطة في إطار نسق صالح للحكم[2].

يمكن القول أيضا أن التسلطية مفهوم حديث نشأ مع الدولة الحديثة وامتداداتها البيروقراطية بحيث تخترق المجتمع بالكامل وتجعله امتداداً لسلطتها، وتحقق بذلك الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، ويمكن وصفها على انها ظاهرة خاصة بالقرن العشرين، ونجد في التسلطية محاولة لوصف الدولة العربية المعاصرة، فالمصطلح يكاد يكون مطابقاً في محتواه لنمط الاستبداد التقليدي مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الحقيقية على الحكم التي تنشأ من شروط الحياة المعاصرة، والمصطلح يدل على الهيمنة التسلطية على المجتمع، ويتفق مع الاستبداد في شكله التراثي التقليدي في الاستئثار بالحكم بدون أي وجه حق أو سند قانوني أو أخلاقي أو سياسي[3]، فالنظام السلطوي أو التسلطي يقوم على انفراد صفوة معينة بالحكم يعلوها حاكم يتمتع بسلطات واسعة، ويفرض هذا النظام نفسه على الشعب والمجتمع ويفرض قيوداً مشددة على الحريات السياسية وقسم من باقي الحريات.

يتصادم مفهوم السلطوية مع مفاهيم أخرى تقترب منه وتتقاطع معه وتساعد على فهم حقيقته، ونجد منها:

-الحكم الاستبدادي: تشير معاجم اللغة للاستبداد على أنه الانفراد؛ فاستبد بالأمر أي انفرد به دون غيره، فقولنا استبد فلان بالسلطة أي أخذها لنفسه ولم يشارك فيها أحد، وهكذا يكون الانفراد بالحكم استبداداً به، وهذا هو المعنى المقصود من استعمال

1) Amos Perlmutter, Modern authoritariansim- a comparative institutional analysis, Yale University Press, USA, 1981, pp. 1-2.

2) منصف المرزوقي، عن أي ديمقراطية تتحدّثون؟، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، تونس، 2004، ص ص 23-24.

3) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر؛ دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 24.

كلمة استبداد، للحديث عن أسلوب فاسد للحكم، وإذا وصفنا الاستبداد بالسياسي"**Political dispotism**" فنعني به "الانفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد دون بقية المواطنين الذين لهم حق المساهمة في السلطة والتداول عليها وإدارتها، فيصير الفعل هنا احتكار لحق جماعي يشترك فيه كل المواطنين المتمتعين بحقوقهم بالتساوي، فمن المفروض وجود علاقة بين طرفين متساوين في الحقوق والواجبات العامة، ينفرد أحدهما بالحقوق المشتركة أي السلطة والحكم فيحتكرها لنفسه دون الطرف الآخر بغير وجه حق"[1].

لقد عرفت الموسوعة السياسة الاستبداد على أنه: "حكم أو نظام يستقل بالسلطة فيه فرد أو مجموعة من الأفراد دون خضوع لقانون أو قاعدة ودون النظر إلى رأي المحكومين"[2]، وعادة ما يستند الاحتكار الشخصي السلطة إلى أداة الدولة القمعية فيستمد المستبد شرعيته من واقع القوة التي يتفرد بها بدل المصدر القانوني، مما يجعل الفرد العادي الذي يعيش في ظل الاستبداد السياسي فاقدا لفعاليته متحولا إلى ذات بلا مواطنية متجردا من حقوقه الإنسانية والمدنية عديم التأثير في القرارات المجتمعية الواسعة[3].

هكذا استعمل مصطلح الاستبدادية التقليدي لوصف درجة تسلط الحاكم، فإذا كان الحاكم لا يلتزم بقانون وإنما قوله وفعله هما بمثابة القانون فهو نظام حكم استبدادي، أما إذا كان هناك قانون يلتزم به الحاكم ولكنه يحتكر سلطة التعديل والتغيير في القانون فهو أذن حكم مطلق"[4].

-حكم الطغيان: هو "صورة قاسية من الحكم الفردي، يطلق على الدول التي برغم وجود قانون فيها، إلا أن السيادة ليست للقانون بل لإرادة الحاكم"[5]، ويمكن التمييز بين مفهومي الاستبداد السلطوي والطغيان "**Tyrannie**" من حيث أن "المستبد هو من تفرد برأيه واستقل به، فقد يكون مصلحا يريد الخير ويأتيه، أما الطاغية فيستبد مسرفا في المعاصي والظلم، وقد يلجأ في طغيانه إلى اتخاذ القوانين والشرائع ستراً يتستر به، فيتمكن مما يطمح إليه من الجور والظلم والفتك برعيته وهضم حقوقها، وقد يكيف فظائعه بالعدل فيكون أشر الطغاة، وأشدهم بطشاً بمن تناولتهم سلطته"[6].

## 3. مفكرو النهضة ومعالجة الظاهرة السلطوية في المنطقة العربية:

بدأ المصلحون المسلمون منذ مطلع القرن التاسع عشر في الحديث عن "النظم الدستورية" ونقاش الاستبداد نتيجة الاحتكاك بالغرب واستفحال الظاهرة في المنطقة العربية وجوارها الإسلامي "تركيا" و"ايران"، وشرعت هذه النخبة في مناقشة مسألتين هامتين شكلتا ثنائية متلازمة في الفكر النهضوي العربي هما "الاستبدادية والحكم الدستوري"[7] لقد انتشر استخدام مصطلح الاستبداد في القرن

---

1 ) محمد جمال طحان، الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1992، ص 22.

2 ) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج1، بيروت، 1990، ص 166.

3 ) عبد الحليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر؛ دراسة وصفية تحليلية. مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003، ص 77.

4 ) خلدون حسن النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

5 ) محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 96.

6 ) إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية؛ دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994، ص 82.

7 ) أحمد جدي، محنة النهضة ولغز التاريخ في الفكر الحديث والمعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 101.

التاسع عشر والقرن العشرين بين المفكرين الإصلاحيين من خلال أعمال مختلفة، وقد بدأ الفكر الإصلاحي بنقد السلطوية والدعوة إلى الحرية، وكان المفكرون الإصلاحيون مثل "رفاعة رافع الطهطاوي" (1801-1873) و"خير الدين التونسي" (1820-1890) يرون أن العدل والحرية يتحققان بالدولة الوطنية، يقول "الطهطاوي" "إن الملوك الذين لا يهمهم سوى أن يرهبهم الناس، فيستعبدون رعاياهم لجعلهم أكثر خضوعاً، إنما هم وباء الجنس البشري، يرهبم الناس ولا ريب الا انهم يكرهونهم ويمقتونهم"[1] فمن ملك أحراراً طائعين، كان خيراً ممن يملك عبيداً مروعين.

أدان التونسي السلطوية في ممارسة الحكم ورفض حكم الفرد النافي لرأي الجماعة، فهو الحكم تحت تاثير الهوى الشخصي والتصرف بمقتضى الشهوات[2]،كما يرى "أنه من الواجب أن لا يترك أمر الوطن لإنسان واحد فيتصرف بحسب الفوائد الشخصية لا باعتبار مصلحة الدولة والرعية، والاستبداد هو عدم اعتبار رأي الجماعة ومن هنا فهو الحكم تحت تأثير الهوى الشخصي والتصرف بمقتضى الشهوات[3]، لقد رفض "التونسي" النظام الاستبدادي رفضا مطلقا لان صاحبه ينفرد بالسلطة والحكم فالانفراد بالراي مرفوض حتى وان كان لصاحبه ما يميزه عن غيره من مؤهلات تسمح له فلا بد له من مشاركة غيره، كما ان الاستبداد والتصرف المطلق في الحكم يؤديان للظلم فعوقب الانفراد بالسلطة له عوقب وخيمة على الحاكم ومجتمعه[4].

لطالما كانت غاية الإصلاحيين هي تحقيق النهضة والبحث في أسباب تقدم الغرب وتراجع المسلمين، وهكذا رأت نخب الفكر الإسلامي أن الخلل الذي أصاب الأمة يعود أساسا إلى عوامل سياسية تتعلق بالدولة نفسها ونظمها السياسية السلطوية على وجه التحديد، بعد "الطهطاوي" و"التونسي" جاء "جمال الدين الأفغاني" (1838-1897) الذي سعى لإصلاح الدولة العثمانية بناء على الشورى واللامركزية كأشكال لمقاومة التسلطية، وثم برز تلميذه "محمد عبده" (1849-1905) الذي رأى مقاومة التسلطية يكون في النظام المدني، كما اشتهر "عبد الرحمن الكواكبي" (1854-1902) و"محمد حسين النائيني" (1860-1936) بنقد الاستبداد، وظهرت الدعوة إلى إقامة الدولة الدستورية والمشروطية.

## 1.3 تجاوز السلطوية عند جمال الدين الأفغاني وضرورة إشراك الأمة في الحكم:

ركز "الأفغاني" على إشكالية التسلطية باعتبارها أساس البلاء والشقاء وهي أكبر مشكلة تواجه الأمة الإسلامية، ويفهم من أفكاره أنها تنشأ من غياب العدل والشورى وعدم تقييد الحكام بالدستور وانه يتوجب على الأمة القيام على حالها ومشاركتها في الحكم وفي تقرير شؤونها العامة، ونلمس ذلك من خلال كتاباته وأقواله التي تستنهض الأمة وتدعوها لتجاوز المعضلة، فيرى في العروة الوثقى أن "الأمة التي ليس لها في شؤونها حل ولا عقد ولا تستشار في مصالحها، ولا أثر لإرادتها في منافعها العمومية، وانما هي خاضعة لحاكم واحد ارادته قانون ومشيئته نظام، يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد، فتلك أمة لا تثبت على حال واحد، ولا ينضبط لها

---

1 ) رفاعة رافع الطهطاوي، الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي: السياسة والوطنية والتربية، (تحرير محمد عمارة)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، بيروت، د،ت،ن، ص 290.

2 ) عزت قرني، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1980، ص 149.

3 ) المرجع نفسه، ص ص 126-127.

4 ) إسماعيل زروخي، الدولة في الفكر العربي الحديث، دراسة فكرية فلسفية، دار النشر للفجر والتوزيع، القاهرة، د،ت،ن، ص 266.

سير، فتعتريها السعادة والشقاء.. ويتناوبها العزل والذل"، ويضيف "إن إرادة الشعب غير المكره وغير المسلوب الحرية قولا وعملا هي قانون ذلك الشعب المتبع والقانون الذي يجب على كل حاكم أن يكون خادما له أمينا على تنفيذه"، كما يرى "الافغاني" أن "السلطة الزمنية بسلطانها، إنما استمدت قوتها من الأمة لأجل قمع أهل الشر، وصيانة حقوق العامة والخاصة، وتوفير الراحة للمجموع بالسهر على الأمن، وتوزيع العدالة المطلقة، إلى آخر ما في الوازع والسلطان من المنافع العامة"[1].

لقد شيع في زمنه انه من أنصار المستبد العادل لكنه رد برفضه لذلك لأنه من قبيل الجمع بين الأضداد، بل إن خير صفات الحاكم هي "القوة" و"العدل"، فلا خير في الضعيف العادل ولا خير في القوي الظالم، وفي رفضه للمستبد يقول: "الأمة لا تثبت على حال واحد ولا ينضبط لها سير، إذا كانت خاضعة لحاكم واحد؛ إرادته القانون ومشيئته النظام، يحكم كيفما شاء ويفعل ما يريد"[2].

كما ان علاج الظاهرة التسلطية يكون بإحقاق الشورى وإقامة الحكومة الدستورية وهذا من أهم الأسباب التي تدفع هذا البلاء فيقول: "الإنسان الحقيقي هو الذي لا يحكم عليه إلا القانون الحق المؤسس على دعائم العدل الذي رضيه لنفسه"[3]، "إشراك الأمة في حكم البلاد عن طريق الشورى وانتخاب نواب عن الأمة هو البديل لهذه الحال والعلاج لذلك الداء"[4]، ويزيد على ذلك: "إن من يساسون بالحكومة الدستورية تستيقظ فيهم الفطرة الإنسانية السليمة التي تحفزهم للخروج من حياتهم البهيمية الوضيعة لبلوغ أقصى درجات الكمال والتخلص من نير الحكومة الاستبدادية التي تثقل كواهلهم"[5].

هكذا تشكل الأمة مرتكز السلطة بمشاركتها في ممارسة الحكم ليكون حكما عادلا، بحيث لا تستقيم شرعية الحكم وادارة الشأن العام من دون ان يكون قائما على مبدأ الشورى المكون لمفهوم المجتمع السياسي في الاسلام[6].

## 2.3 السلطوية عند محمد عبده؛ فضيلة الاخلاق والتربية وضرورة الشورى:

اهتم الشيخ "محمد عبده" بالجانب السياسي الإصلاحي وطرح العديد من الآراء في السياسة والحكم والشورى ونبذ حكم التسلط، وقد أرجع فساد الأوضاع السياسية إلى فساد تربية الحاكم والمحكوم معاً، حتى جهل الأول مسؤولياته تجاه الأمة وغابت عن الثاني حقوقه على الحاكم، وفي هذا الصدد نجد الشيخ "محمد عبده" يطرح حله لتجاوز الوضع فيقول "من يريد خير البلاد فلا يسعى إلا في إتقان التربية، وبعد ذلك يأتي له جميع ما يطلبه، بدون إتعاب فكر ولا إجهاد نفس"[7]، ويرى في موضع اخر أن "التربية هي العصى السحرية التي تغير كل شيء، وتبدل كل سلبي فتجعله إيجابياً، وتعدل كل منقوص فتجعله كاملاً، وتطلق كل مقيد فتجعله

---

1 ) محمد عمارة، الأفغاني المفتري عليه، دار الشروق، القاهرة، 1984، ص 207.

2 ) عبد الاله بلقزيز، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 47.

3 ) عزت قرني، مرجع سبق ذكره، ص 265.

4 ) المرجع نفسه، ص 210.

5 ) عبد الاله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

6 ) محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 97.

7 ) محمد عبده، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، دار الشروق، ج1، بيروت، 1993، ص 37.

متحرراً"[1]، كما يسبق العمل التربوي القاعدي على العمل السياسي عند الشيخ "عبده"، حيث يقول "التعليم وسيلة لإصلاح الأمور الاجتماعية في المستقبل"[2].

حول الحكم التسلطي والحاكم المستبد يقول: "المستبد هو الذي يفعل ما يشاء غير مسؤول، ويحكم بما يقضي هواه، وافق الشرع أو خالفه، ناسب السنة أو نابذها، ومن أجل هذا ترى الناس كلما سمعوا هذا اللفظ أو ما يضارعه صرفوه إلى هذا المعنى ونفروا من ذكره لعظم مصابهم به، وكثرة ما جلب على الأمم والشعوب من الأضرار"[3]؛ كذلك يقول: "إن الاستبداد المطلق ممنوع، منابذ لحكمة الله في تشريع الشرائع، فإنه نبذ للدين وأحكامه، وسعي خلف الهوى ومذاهبه، وذهاب لخفض كلمة الله العليا، وفرق لإجماع السلف الصالح من المؤمنين، إذا لم يبيحوا في جميع أمورهم أن يتولى عليهم من يخالف الكتاب والسنة إلى أحكام شهوته وهواه"[4].

لقد أوضح "محمد عبده" ضرورة تفكيك الاستبداد بواسطة طرق عقلانية أساسها الشورى وتمسكه بها كأداة لكبح جماح السلطة والحاكم، ويقول في ذلك: "إن أفضل القوانين وأعظمها فائدة هو القانون الصادر عن رأي الأمة العام، أعني المؤسسة على مبادئ الشورى، وإن الشورى لا تنجح إلا بين من كان لهم رأي عام يجمعهم في دائرة واحدة"، ونجد من أقواله في هذا الباب أيضا: "الخليفة ليس بالمعصوم ولا هو مهبط الوحي ولا من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة، نعم شرط فيه أن يكون مجتهداً أي أن يكون من العلم باللغة العربية وما معها بحيث يتيسر له أن يفهم من الكتاب والسنة ما يحتاج إليه من الأحكام، حتى يتمكن بنفسه من التمييز بين الحق والباطل، والصحيح والفاسد، ويسهل عليه إقامة العدل الذي يطالبه به الدين والأمة معاً، فالأمة أو نائب الأمة هو الذي ينصبه والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه وهي التي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها فهو حاكم مدني من جميع الوجوه"[5].

## 3.3 السلطوية عند عبد الرحمن الكواكبي؛ مخرج العلم ودور العلماء:

قدم "الكواكبي" في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" محاولة رائدة في دراسة الظاهرة التسلطية وتشخيصها من حيث أسبابها وأعراضها وطبائعها وتأثيرها على الدين والعلم والمال والمجد والأخلاق والتربية والعمران، وهو الشيء الذي يعطي فكر "الكواكبي" أهمية راهنة رغم مرور أكثر من قرن على صدوره؛ كون الأسئلة التي طرحها لا تزال قائمة.

يرى "الكواكبي" أن الاستبداد هو "اقتصار المرء على رأي نفسه فيما تنبغي الاستشارة فيه"، ويزيد على ذلك في مقدمة كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" أنه: "تصرف فرد أو قوم في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة، وقد تطرأ مزايدات على هذا المعنى الاصطلاحي فيستعملون مقام كلمة استبداد كلمة استعباد واعتساف وتسلط وتحكم؛ وفي مقابلها كلمات مساواة وحس مشترك وتكافؤ وسلطة عامة، ويستعملون في مقام صفة مستبد كلمات جبار وطاغية وحاكم بأمره وحاكم مطلق وفي مقابلة حكومة

---

1 ) المرجع نفسه، ص 155.

2 ) محمد طهاري، مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 122.

3 ) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 166-167.

4 ) محمد عبده، الاعمال الكاملة للإمام محمد عبده، الكتابات السياسية، في الشورى والاستبداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، بيروت، 1972، ص 350.

5 ) محمد عبده، الإسلام دين المدنية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 134.

مستبدة كلمات عادلة ومسؤولة ومقيدة ودستورية..."، ويرى أن الاستبداد "..صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما، التي تتصرف في شؤون الرعية، كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين، وتفسير ذلك كون الحكومة إما هي غير مكلفة بتطبيق نصوصها على شريعة أو على أمثلة تقليدية أو على إرادة الأمة، وهذه حالة الحكومات المطلقة، أو هي مقيدة...لكنها تملك بنفوذها إبطال قوة القيد بما تهوى، وهذه هي حالة أكثر الحكومات التي تسمي نفسها بالمقيدة أو بالجمهورية...وأشدّ مراتب الاستبداد التي يتعوّذ بها من الشيطان هي حكومة الفرد المطلق الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية..."[1].

يبّن "عبد الرحمن الكواكبي" أن الحكومة المستبدّة تتخذ عدة أشكال، فمنها حكومة الفرد المطلق الذي تولّى بالغلبة أو بالوراثة، وحكومة الجماعة المنتخبة أو الفرد المنتخب غير المسؤول والحكومة الدستورية التي تفرّق بين السلطات "التشريعية والتنفيذية " لكن لا تنتفي عنها صفة الاستبداد ما لم يقم هذا الشكل على مراقبة الأمة، كما أن ظاهرة الاستبداد تتعدد أطرافها، والكواكبي لا يحمل "المستبد" المسؤولية المطلقة عن أفعاله وان تحمل جزئها الأوفر، إذ انه لا ينفي مسؤولية من يقع عليهم فعل الاستبداد أي "المستبد بهم"، ويوضّح أنه غالبا ما يكون المقهور داعماً لقاهره "فالمستبدّون يتولاّهم مستبدّ، والأحرار يتولاّهم الأحرار، وهذا صريح معنى: كما تكونوا يولّى عليكم..." فلما فسدت علاقات الناس الاجتماعية سادها الاستبداد الذي لا يطال الناس إلاّ في ظل الجهل والتعادي"، والملاحظ في مقولة "الكواكبي" السابقة الدقة في انتقاء الألفاظ "حيث جاء لفظ المستبد مفرداً في الجملة الأولى، وجاء لفظ الأحرار جمعاً في الثانية ، حيث لا يمكن أن يتولى الأحرار حر واحد، بل لابد من وجود مجموعة حاكمة حتى يأخذ الحكم صبغة ديمقراطية"[2].

ويرى الدكتور "محمد جمال طحان" أن سبر ما جاء في "طبائع الاستبداد" يوصلنا إلى النتيجة التالية:

"الاستبداد فعل من أفعال من يملك القوّة الماليّة أو العدديّة أو الفكريّة أو الوراثيّة، ثم يحاول أن يحوز على باقي القوى ليتوّجها بالقوّة السياسيّة التي تجعل القوى الأخرى مجرّد توابع تتعاون معها للحفاظ على مكتسباتها من وجود واقع فاسد، وأنّ الاستبداد يكوّن مجتمعاً استبدادياً تسيطر عليه شبكة معقّدة من الآسرين الذين يُخضعون الناس فيجعلونهم أسرى يبغضون المستبدّ ولا يقوون على محاربته، لذلك يتعادون فيما بينهم، ويظلمون ضعفاهم ونساءهم... ويبرز من بينهم شخص يستلم زمام السلطة السياسية فيتحد به الآخرون متأثرين بالدعاية... فيكثر عدد الذين يمارسون الاستبداد باسم الدولة، كما اتَضح أنّ للاستبداد أثراً سيئاً بكل ما له علاقة به، فيحوّل الدين إلى وسيلة استلاب، ويمنع تداول العلم، ويفسد الأخلاق والعلاقات الإنسانية، ويعزّز التفاوت بين الناس ليبقيهم في صراع دائم حول الامتلاك، ويجعلهم يتدافعون لإحراز الثروات.."[3].

وبالنسبة لدور العلماء في مقاومة الاستبداد عند الكواكبي فيمكن القول انه ينطلق من مسلمة مفادها أن الإسلام حث على رفض العبودية لغير الله تعالى، مؤكدا على حق الإنسان في الحرية والعدالة، لكن هذا الإنسان لن يستطيع حماية حقوقه إلا إذا كان متعلما، "لقد تأمل الكواكبي حالة كل سلطة فلاحظ أنها تقوى وتضعف بنسبة علم مرؤوسيها، لأن بين الاستبداد والعلم حربا دائمة، فهما

---

1 ) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار المدى، دمشق، 2002، ص ص 23-24.

2 ) محمد جمال طحان، طبائع الاستبداد، الماهيّة والبديل، مجلة الفكر السياسي، عدد 13-14، 2001، ص 78.

3 ) المرجع نفسه، ص ص 85-86.

ضدان متصارعان، فكل إرادة مستبدة تسعى جهدها في إطفاء العلم في الأمة، لتحصر الرعية في الجهل، لأنه ما انتشر العلم في أمة قط إلا وساء مصير المستبدين سواء أكانوا سياسيين أم دينيين"[1].

يؤمن الكواكبي بفاعلية العلم في محاربة الاستبداد السياسي وبالدور التنويري النهضوي الذي يضطلع به في حياة الأفراد والأمم، فالعلاقة بين الاستبداد والعلم أشبه ما تكون بعلاقة المعلول بالعلّة، بمعنى أنه متى حلّ الجهل بقوم حلّ الاستبداد بهم، ومتى تجذر العلم في عقولهم تحرروا[2].

ومن خلال ما طرحه "الكواكبي" نجد دورا مزدوجا للعلم:

**الدور الأول:** يتمثل في مقاومة الاستبداد والقضاء عليه، إذ يتوجب على المرء أن يقاوم بالعلم الخوف من المستبد "وهكذا كلما زاد علم أفراد الرعية بأن المستبد امرؤ عاجز مثلهم زال خوفهم منه وتقاضوه حقوقهم"[3]، فالعلم هو الوسيلة في تجاوز الخضوع والتسليم بالطاعة السلبية، فالعوام "يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف الناشئ عن الجهل والغباوة، فإذا ارتفع الجهل وتنوَّر العقل زال الخوف، وأصبح الناس لا ينقادون طبعاً لغير منافعهم"، كما أن المستبد يخشى "علوم الحياة مثل الحكمة النظرية أو الفلسفة العقلية، وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع والسياسة المدنية، والتاريخ المفصل، والخطابة الأدبية، ونحو ذلك من العلوم التي تكبّر النفوس وتوسّع العقول، وتعرّف الإنسان ما هي حقوقه، وكم هو مغبون فيها، وكيف الطلب، وكيف النوال، وكيف الحفظ"[4].

**الدور الثاني:** هو وضع البديل الأنسب للاستبداد، وفي ذلك يقول: "لا يكفي أن نتخلص من المستبد، بل علينا أن نمهد الأرض للبديل الذي يجب أن يحلّ محلّ المستبد" انه بذلك يدعو إلى "وضع خطة مبنية على فهم نظري للقضايا التي تؤسس لحياة لا استبداد فيها، من بينها معرفة الإنسان لحقوقه وواجباته من جهة، ومن جهة أخرى معرفة حق الحاكم وواجباته وامتلاك الوعي المعرفي لمحاسبته"[5].

هكذا يركز "الكواكبي" على دور العلماء في مقاومة الظاهرة التسلطية، وبدل مصطلح "المثقف" ذي الاستخدام المعاصر يستخدم مصطلح "العلماء" و"الحكماء"، ويبرز دور هؤلاء من خلال تنوير عقول الناس عن طريق الخطابة والتدريس والكتابة، وكذلك بالاستماع إلى آراء الآخرين، "إذ لا يحق للعالم، مهما بلغ من العلم، أن ينفرد برأيه، أي أن يمارس خطة أو يحقق هدفا بمعزل عن مبدأ الشورى، فتغيير الاستبداد لن يتم باتخاذ قرار فردي، حتى لو كان صاحب هذا القرار عالما، فإنه لا يستطيع لدى الاستغناء عن رأي الجماعة"، كما يرفض الكواكبي استخدام الشدّة في مقاومة التسلطيات، هنا تتجلى الحكمة في ممارسة العالم أو المثقف من خلال التدرج في عملية التغيير، عن طريق التعليم والتحميس لاقتناع الناس بالفكر الجديد المناهض للاستبداد –وهو فكر غير مألوف– بذلك يدعو "الكواكبي" إلى تهيئة الأذهان لرفض الاستبداد وإيجاد بديل له قبل لجوء المصلح إلى المقاومة[6].

---

1 ) ماجدة حمود، عبد الرحمن الكواكبي فارس النهضة والأدب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص73.

2 ) سامي الشيخ محمد، إشكاليات النهوض في الفكر العربي الحديث، مجلة الفكر السياسي، العدد 25، 2006، ص 199.

3 ) عبد الرحمن الكواكبي ، مرجع سبق ذكره، ص 25.

4 ) المرجع نفسه، ص 24.

5 ) ماجدة حمود، مرجع سبق ذكره، ص 74.

6 ) المرجع نفسه، ص ص 75-76.

ولما كانت الظاهرة التسلطية ضدّ التقدم صار هدم صرحها واستبدالها أمرا واجبا وعليه تركّزت بدائلها في فكر "الكواكبي" في المساواة والعدالة والحريّة والشورى الدستوريّة، ويرى أن رفع السلطوية مشروط بثلاث قواعد[1]:

- شعور الأمة بآلام الظاهرة؛
- مقاومتها باللين والتدرّج؛
- تهيئة البديل.

## 4.3 السلطوية عند محمد حسين النائيني وضرورة الشورى والمشروطية:

ولد محمد حسين بن عبد الرحيم النائيني في مدينة نائين التابعة لمحافظة أصفهان سنة 1860 ونشأ في أسرة علمية دينية معروفة، بيد أنه هاجر من إيران إلى العراق حيث استقر في النجف وفيها توفي عام 1936، كان على علاقة وثيقة بجمال الدين الأفغاني، من أبرز مؤلفاته: رسالة لعمل المقلّدين، وحواش على العروة الوثقى، وتنبيه الأمة وتنزيه الملة، وتزامنا مع اجتهاد "الكواكبي" في تحليل داء الظاهرة التسلطية ودعوته للتخلص منها كان "محمد حسين النائيني" يقوم بتأصيل فقهي لتأسيس حكومة تعتمد القانون والدستور أساسا لعملها واضعا في ذلك كتابه "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" الصادر عام 1909، وفيه يدعو إلى ضرورة تبني نظم حكم تقوم على دساتير ومجالس نيابية وتقييد سلطة الحاكم، مع البحث عن ساند ذلك في الشريعة الإسلامية، ويقارن "النائيني" بين نوعين من الأنظمة:

**النظام الأول:** يقوم على السلطوية واستعباد الناس وعدم مساواتهم للسلطان ويتفرع على ذلك عدم مسؤولية السلطان عمّا يقوم به، وصاحب هذا النوع من السلطة يسمى "الحاكم المطلق والحاكم بأمره ومالك الرقاب والظالم، والأمة المبتلاة بهذا القهر تسمى أسيرة وذليلة ومسترقّة"، ويضع للنظام السلطوي سبع مميزات هي[2]:

- الجهل ومفاسده؛
- استغلال الدين؛
- تقديس الحاكم؛
- التمايز الطبقي؛
- سيطرة المستبد على القوات المسلحة؛
- ممارسة الإرهاب والاغتيال والعنف؛
- إشاعة ثقافة منطق القوة وممارستها.

**النظام الثاني:** يقوم على العدل والمساواة و"يبنى على تحرير الناس من العبودية ومشاركة الأمة ومساواتها مع الشخص الوالي، ويتفرع عن ذلك مسؤولية الوالي عمّا يقوم به"، ويسمى "النائيني" سلطة هذا النظام "المحدودة والمقيدة والعادلة والمشروطة والمسؤولة

---

1 ) محمد جمال طحان، الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

2 ) فرهاد الهيان، الدين و الديمقراطية في فكر العلامة النائيني، مجلة النبأ، العدد 53، ديسمبر 2001، تاريخ الاطلاع 2020/02/04، رابط المقال:
https://annabaa.org/nba53/deen.htm

والدستورية، وتسمى الأمة المتمتعة بهذه النعمة بالأمة المحتسبة والأبيّة والحرّة والحيّة"، ولكي يتم الانتقال من نظام التسلطي إلى النظام العادل، يرى "النائيني" أن ذلك يتوقف على أمرين[1]:

– **الأول:** وضع دستور يتضمن تحديدا للوظائف والصلاحيات التي يقوم بها الحاكم، حيث يوضح هذا الدستور "درجة استيلاء السلطان وحرية الأمة وما لفئاتها وطبقاتها من حقوق".

– **الثاني:** إنشاء مجلس نيابي يتولى عملية مراقبة ومحاسبة الحكومة ويتشكل من "هيئة مسددة من عقلاء الأمة وعلمائها الخبراء بالحقوق الدولية المطلعين على مقتضيات العصر وخصائصه".

## 4. خاتمة:

إن المساهمة في إدارة الحكم من خلال تسيير الشؤون العامة حق مشترك بين جميع المواطنين ولا بد أن يقوم وفق أسس من المساواة والعدالة، فلا يجوز الانفراد به واحتكاره من قبل البعض دون البقية، وعليه فالتسلطية ظاهرة مرضية تصاب بها نظم الحكم، وهي لا تخص أمة دون أخرى، ان السلطوية جوهر للحكم الفاسد المقترن بالاستعباد باعتباره يقوم على فعل تمييزي أساسه احتكار السلطة وعدم السماح بالمشاركة فيها وتداولها، مما يترتب عنه بالضرورة غياب إمكانية تحقيق إنسانية الانسان لابتعاده عن العدالة والحرية.

هكذا يقتضي البحث في أسباب التسلط وطرق السيطرة والتعسف في الحكم واحتكار السلطة إلى نقد كل أشكال السلطوية باختلاف صورها واوصافها، ويسجل تاريخ الفكر السياسي ونظريات الدولة جملة موسعة من التنظيرات منذ العهد الهيليني، ليكون المفكرون النهضويون العرب احدى حلقات هذا الاجتهاد بإسهاماتهم التي حاولت الاستجابة لتحديات واقعهم المعاش.

تناول المفكرون النهضويون العرب عدداً من قضايا النّهوض في العصر الحديث وما يميز طرحهم هو استمرار حضور هذه القضايا في ساحة الفكر العربي الراهن ما يؤكد فرضية تقدم الفكر النهضوي على الواقع الراكد منذ زمن، وهو ما يدفع أيضا لاستنتاج ما يلي:

– ضرورة العودة للأفكار الإصلاحية وما انبثق عنها من تجارب دستورية ومحاولات تقييد السلطة في المنطقة باعتبارها احدى لحظات التأسيس لوعي تاريخي نهضوي تراكمي تحتاجه الأمة اليوم.

– كما تعتمد الخارطة النهضوية الإصلاحية على التعليم وتحرير العقل وتجديد للخطاب الديني، فالالتفات الى التعليم وإصلاح منظومته ضرورة ماسة لإعداد جيل واع يمكن أمته من تحقيق الاستخلاف في الأرض والإعمار والتمكين.

– الاستناد للفكر النهضوي العربي المتراكم لإبراز مداخل تفكيك السلطوية؛ وذلك عن طريق اليات مركبة ومستويات متعددة تنطلق من ضرورة اقامة الحكم الدستوري المبني على مبدا الشورى التي تجد صورتها المعاصرة في مبدا البرلمانية وما تمنحه من ديموقراطية، ومراقبة المسؤولين.

1 ) مركز-العراق-لمعلومات-الديمقراطية، من عهد الاستبداد إلى حكم الدستور، أوراق ديمقراطية، ماي 2005، تاريخ الاطلاع: 2020/02/05، رابط المقال:

http://constitutionnet.org/sites/default/files/wrq_dymqrty_-_ldd_lwl_-_mn_hd_lstbdd_l_hd_ldstwr.pdf

## 6. قائمة المراجع:

**أ–الكتب باللغة العربية:**


- أحمد جدي، محنة النهضة ولغز التاريخ في الفكر الحديث والمعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- إسماعيل زروخي، الدولة في الفكر العربي الحديث، دراسة فكرية فلسفية، دار النشر للفجر والتوزيع، القاهرة، د،ت،ن.
- إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية؛ دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994.
- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر؛ دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- رفاعة رافع الطهطاوي، الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي: السياسة والوطنية والتربية، (تحرير محمد عمارة)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، بيروت، د،ت،ن.
- سامي الشيخ محمد، إشكاليات النهوض في الفكر العربي الحديث، مجلة الفكر السياسي، العدد 25، 2006.
- عبد الاله بلقزيز، الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار المدى، دمشق، 2002.
- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج1، بيروت، 1990.
- عزت قرني، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1980.
- ماجدة حمود، عبد الرحمن الكواكبي فارس النهضة والأدب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.
- محمد جمال طحان، الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1992.
- محمد طهاري، مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- محمد عبده، الإسلام دين المدنية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
- محمد عبده، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، دار الشروق، ج1، بيروت، 1993.
- محمد عبده، الاعمال الكاملة للإمام محمد عبده، الكتابات السياسية، في الشورى والاستبداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج2، بيروت، 1972.
- محمد عمارة، الأفغاني المفترى عليه، دار الشروق، القاهرة، 1984.
- محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.
- محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.
- منصف المرزوقي، عن أي ديمقراطية تتحدّثون؟، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، تونس، 2004.


**ب–الكتب باللغة الأجنبية:**

– Amos Perlmutter, Modern authoritariansim- a comparative institutional analysis, Yale University Press, USA, 1981.

**ج–المقالات:**

– محمد جمال طحان، طبائع الاستبداد، الماهيّة والبديل، مجلة الفكر السياسي، عدد 13–14، 2001.

**د–الاطروحات الجامعية:**

– عبد الحليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر؛ دراسة وصفية تحليلية. مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003.

**هـ–مواقع الانترنت:**

– فرهاد الهيان، (2001)، الدين والديمقراطية في فكر العلامة النائيني، مجلة النبأ، العدد 53، تاريخ الاطلاع 2020/02/04 https://annabaa.org/nba53/deen.htm

– مركز–العراق–لمعلومات–الديمقراطية، (2005)، من عهد الاستبداد إلى حكم الدستور، أوراق ديمقراطية، تاريخ الاطلاع: 2020/02/05:

http://constitutionnet.org/sites/default/files/wrq_dymqrty_-_ldd_lwl_-_mn_hd_lstbdd_l_hd_ldstwr.pdf